

حضرة رئيس الجامعة الأب سليم دكاش الموقر،
حضرة عميد كلية الهندسة الدكتور فادي جعارة المحترم،
أهالي الخريجين الكرام، أيها الخريجين

بدايةً أود أن أتوجّه بالشكر الجزيل لجامعة القديس يوسف لدعوتها الكريمة للمشاركة
في حفل تخريج الدفعة الثانية من خريجي كلية الهندسة باختصاص Master Oil
and Gas.

إنّ سعادتي كانت لتكون أكبر لو أنّ شركات النفط العالمية كانت موجودة في لبنان
اليوم وهي تقوم بأعمال استكشاف وحفر آبار ولديها مكاتب وموظفون ومستخدمون
وتستعين بخبراتكم أيها الخريجون.

ولكن لسوء الحظ ولغاية اليوم فإنّ الملف النفطي في لبنان ما زال متعثراً علماً بأنّ
هيئة إدارة قطاع البترول ومنذ تعيينها في أواخر العام ٢٠١٢ كانت قد أطلقت دورة
التراخيص الأولى في المياه البحرية اللبنانية، ما خلق اندفاعاً لدى الشركات حيث تمّ
تأهيل ٤٦ شركة عالمية، منها ١٢ شركة مشغلة (Operator) و ٣٤ صاحبة حق

(Right Holder). وكان من المفترض أن يتم التلزم بعد قبول عروض المزايمة في ٤ تشرين الثاني ٢٠١٣ بحوالي أربعة أشهر كحد أقصى.

وبالتالي كان الأمل معقوداً على أن تبدأ الشركات بالاستكشاف في منتصف العام ٢٠١٤ مما يُنتج فرص عمل في السوق المحلي اللبناني في عدة مجالات من الهندسة والاقتصاد وإدارة الأعمال والشؤون القانونية والجيولوجيا بالإضافة إلى القطاعات المهنية (Vocational). ولكن لم يتم وقت ذاك إقرار مرسومي دفتر الشروط واتفاقية الاستكشاف والإنتاج والبلوكات البحرية كما لم يتم إقرار مسودة القانون الضريبي المتعلق بالأنشطة البترولية وقد تمّ تأجيل دورات التراخيص لخمس مرات متتالية مما أضعف مصداقية الدولة اللبنانية تجاه الشركات وخلق حالة من الاحباط واليأس لا نريدها أن تتسلل إليكم أيها الخريجون.

لا نُذيع سرّاً بأنّ هيئة إدارة قطاع البترول قد رفعت تقريراً الأسبوع الفائت الى المعنيين لإعادة إنعاش الملف اعتماداً على معطيات استحصلنا عليها وعملنا على تحليلها مما أثبت فرضية وجود مكامن مشتركة في المنطقة الحدودية المشتركة مع العدو الاسرائيلي. وقد أفضت هذه المعطيات أيضاً الى تحريك الملف الراكد عبر إمكانية انعقاد اللجنة الوزارية التي يترأسها دولة رئيس مجلس الوزراء ومن ثم عقد جلسة مخصصة لإقرار المرسومين ومسودة القانون الضريبي.

إننا نناشد جميع المعنيين بضرورة إعادة إطلاق هذا الملف لما له من تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي في ظل نمو محلي يكاد يُلامس الصفر.

وبالعودة الى الأثر الإيجابي لعملية إطلاق الأنشطة البترولية فإنّ فوائد استعمالات الغاز لا تقتصر على استعمال الغاز كمصدر لتوليد الكهرباء في السوق المحلي أو في الصناعات أو امكانية استخدامها في النقل العام والمواصلات وغيرها أو على تصديره كغاز مسال، بل تتعداه إلى خلق فرص عمل لدى الشباب وخلق قطاع خدمات محلي للقطاع النفطي ^{وإن} ^{تعمل} الهيئة على وضع خطة المكون المحلي (Local Content) وذلك لتعظيم المنفعة الاقتصادية في الداخل اللبناني.

من ناحية أخرى تعمل هيئة إدارة قطاع البترول على بناء القدرات المحلية القادرة على مواكبة إطلاق قطاع الاستكشاف والتنقيب بهدف تحقيق المنفعة القصوى على الصعيد الأكاديمي والاجتماعي والاقتصادي وذلك في المراحل الأولى من بدء الأنشطة البترولية لكي لا تقتصر المنفعة على العائدات المادية المباشرة وقد تمّ استكمال الاطار القانوني والتعاقد الذي يحكم علاقة الدولة اللبنانية بشركات النفط العالمية عبر ادراج بند في مسودة اتفاقية الاستكشاف والإنتاج تلزم شركات النفط العالمية بتوظيف ٨٠% من إجمالي موظفيها من اللبنانيين وذلك بهدف نقل العلم والخبرات العملائية للطاقات المحلية والعمل لاحقاً على مراكمة الخبرات المحلية القادرة على المشاركة الفعلية في القطاع.

إنّ لبنان ليس جزيرة معزولة عن محيطه في الحوض المشرقي للبحر الأبيض المتوسط حيث إنّ الدول المحيطة بنا تقوم بأعمال الاستكشاف والتطوير والإنتاج ففي قبرص مثلاً تمّ إطلاق دورة التراخيص الثالثة والواضح أنّ الشركات تبدي تجاوباً واهتماماً كبيراً في المشاركة والاستثمار هناك.

كما أن العدو الاسرائيلي يُسرّع وتيرة الأنشطة البترولية وذلك لتطوير حقل ليفيتان بعدما بدأ الإنتاج في حقل تمار.

أما مصر فتعمل على تطوير حقل زهر المكتشف والبالغ مخزونه الـ 30Tcf، كل ذلك ولبنان غائب عما يجري حوله من تطورات في هذا المجال.

أيها الخريجون، نحن في هيئة إدارة قطاع البترول محكومون بالأمل بإطلاق قطاع النفط والغاز في أقرب وقت ممكن. نتطلع إليكم لنعمل سوياً على مدّ هذا الأمل بسبل الاستمرارية وبعجلة الانتقال الى الفعل. معاً بإمكاننا بناء غدٍ نفطيٍّ مشرقٍ لبلدنا، وبعلمكم ومعرفتكم نستطيع النهوض بالاقتصاد وتجاوز المرحلة الصعبة التي يمرّ بها وطننا. لا تفقدوا الأمل.

وشكراً